الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

رئاسة الجامعة

الديوان

خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT

CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صوتي ويحتمل الخطأ ورأيكم خطأ ويحتمل الصواب

15 اتفاقية تعاون بين وزارتي التعليم العالي والصناعة

تم، الأحد بالجزائر العاصمة، التوقيع على 15 اتفاقية إطار للتعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصناعة في مجالات البحث والتطوير والابتكار.

وأشرف على مراسم التوقيع كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ووزير الصناعة أحمد زغدار.

وتهدف هذه الاتفاقيات التي وقعت ما بين المؤسستين العموميتين الاقتصاديتين "فيروفيال" و"سيتال"، و5 مراكز للبحث العلمي والمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومكتب دراسات جامعي، إلى تكريس مبدأ "الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتثمين مخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي".

وبالمناسبة، أوضح بداري، في تصريح صحفي، أنه تم التوقيع على 15 اتفاقية تعاون وشراكة في مجالات البحث والتطوير والابتكار ما بين قطاعي التعليم العالي والصناعة، لاسيما من أجل "تطوير برنامج تصنيع للحاويات"، مبرزا أن هذا "المشروع سيدخل مرحلة الإنتاج بعد ستة أشهر".

وفي نفس السياق، أكد زغدار، من جهته، على أهمية "مرافقة المخابر ومراكز البحث العلمي للمسار الصناعي للإنتاج المحلي للحاويات ذات 20 قدما و40 قدما، نظرا لندرتها في الأسواق العالمية في الوقت الراهن، وتفاقم ظاهرة استئجارها والتكاليف الباهظة المرتبطة بها لاسيما غرامات التأخير".

كما أشار إلى أن التصنيع المحلي للحاويات "سيوفر ما يقارب 100 مليون دولار سنويا من هذه التكاليف، والتي سجلت ارتفاعا كبيرا ومستمرا في الأسعار خلال السنتين الماضيتين".

■ س. ع

قرابة 10 آلاف مُترشح لمسابقة الدكتوراه بجامعة تبسة

تستعد جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي بولاية تبسة، للانطلاق في تنظيم مسابقات الدكتوراه للموسم الجامعي 2022/2023، حيث تم تسجيل 11800 ملف عبر المنصة الإلكترونية بروغرس. وبعد المراجعة الإدارية والعلمية من قبل لجان التكوين في الدكتوراه، قدر عدد المترشحين المقبولين لاجتياز مسابقة الدكتوراه بـ9987 مترشح موزعين على 31 تخصصا علميا.

وحسب ما جاء في تصريح نائب مدير الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج، الدكتور جدّي شوقي، فإن جامعة تبسة تحصلت هذه السنة على التأهيل لتنظيم مسابقة الدكتوراه في 20 شعبة و31 تخصصا بعدد إجمالي للمناصب قدر بـ128 منصب، مضيفا، بأن الجديد هذا الموسم الجامعي هو فتح التكوين في الطور الثالث لأول مرة في 7 تخصصات جديدة شملت: اللغة الفرنسية، الهندسة المعمارية، البيئة والمحيط، العلوم السياسية، الأشغال العمومية، الاتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونيك. وتنطلق أولى مسابقات الدكتوراه بالجامعة يوم 31 جانفي 2023، بكل من كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

■ ق. م

تحتضنه جامعة خنشلة وبإشراف من قيادة الدرك

ملتقى وطني حول مواجهة الأمية التكنولوجية

تحتضن جامعة الشهيد عباس لغرور، بولاية خنشلة، وعلى مدار يومين، فعاليات اشغال، الملتقى الوطني، حول رؤى الجامعة والمؤسسة الأمنية، نحو تحقيق الوعي التكنولوجي والأمن الاجتماعي، تحت شعار حشد الطاقات ورص الفجوات، تحت اشراف قيادة الدرك الوطني، حيث ينتظر أن يحضر هذا الملتقى الاول من نوعه، اطارات قيادة الدرك الوطني، ومختصين في مجالات القانون، وعلم الاجتماع، وسلطات خنشلة، ومجتمع مدني، قصد العمل على مواجهة عوامل التخريب الاقتصادي، والأمية التكنولوجية من الثقافات المستوردة والمعلبة بأشكال مغرية، والفكر المنحرف مع حشد الطاقات ورص الفجوات بين مؤسسات الوطن الواحد، لينعكس كل ذلك على رفاهية المجتمع واستقراره.

تشخيص الوعي التكنولوجي والأمن الاجتماعي، بصفته الهاجس الأكبر في حياة كل المجتمعات البشرية، سواء كانت المتطورة منها اقتصاديا، أو تلك المتخلفة، أمام الحاجة الماسة إلى تفعيل مفهوم الامن الأوسع، والي يشمل بني البشر، الذين يعانون من المخاوف المتعددة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، من جهة والخوف من المستقبل، الأمر الذي يدفع بالقائمين على شؤون الناس، من حكومة، أجهزة الامن، مؤسسات المجتمع المدني، إلى ضرورة التفكير بصورة جدية لإعادة صياغة الأمن بكافة أبعاده، والعمل بحماس لوضع منظومة للوعي التكنولوجي، والأمن الاجتماعي، الدي يكفل كل الجوانب الأمنية التي يحتاجها الفرد في مجتمعه.

وعن محاور الملتقى، كشف مصدر من قيادة الدرك الوطني، للشروق اليومي، أنها تتمحور حول خمسة محاور رئيسية كبرة، تتقدمها مقومات وركائز تحقيق الوعي التكنولوجي والأمن الاجتماعي، ومحور الرؤى المتقاطعة للوعي التكنولوجي والأمن الاجتماعي، الاقتصادية، القانونية، السياسية، الاجتماعية والدينية، اضافة الى محور ثالث يتعلق برؤية ودور المؤسسات التربوية والجامعية، في تحقيق الوعي التكنولوجي والأمن الاجتماعي، و محور رؤية ودور المؤسسات الأمنية في تحقيق الوعي التكنولوجي الأمن الاجتماعي، واخير محور خامسا خاص بتأثير مواقع التواصل على الوعي التكنولوجي والامن الاجتماعي، على ان يخرج الحاضرون بتوصيات تصب في اهداف الملتقى المرجوة.

مامن.ط

جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي

13258 مترشح في مسابقة الدكتوراه في عدة اختصاصات

انطلقت نهاية الأسبوع بجامعة العربي بن مهيدي بام البواقي، فعاليات المسابقة الوطنية للطور الثالث الدكتوراه، وقد أشرف السيد مدير الجامعة الأستاذ الدكتور زهير ديبي على انطلاق مجريات مسابقات الدكتوراه ليوم السبت 28 جانفي 2023، رفقة نواب السيد المدير، مستشار مدير الجامعة، الأمين العام للجامعة وعمداء الكليات ومدير المعهد المعنيون بالمسابقة بالمدرج رقم 12 في المجمع الرئيسي بالجامعة.

وقد وقف السيد المدير على عملية انتقاء موضوع المسابقة الخاص بالمادة الأولى لمسابقة اللغة الانجليزية من أصل ثلاثة نماذج مختلفة المواضيع في أظرفة مغلقة، وتمت العملية بحضور رئيسة القسم ومسئول لجنة التكوين في الدكتوراه وممثلين عن الطلبة المترشحين، للإشارة فان فعاليات المسابقة الوطنية للالتحاق بالتكوين في الطور الثالث دكتوراه لسنة الجامعية 2022-2023، بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي التي انطلقت يوم السبت 28 جانفي 2023 وتستمر إلى الأيام المقبلة 2 و11 فيفري 2023 وتتضمن هذه السنة 21 عرضا تكوينيا موزعة على 29 تخصصا بإجمالي عدد المناصب بـ 116 منصبا، موزعا على 8 كليات ومعهد، حيث بلغ إجمالي المترشحين لمسابقات الدكتوراه بعنوان السنة الجامعية 2022 2023 حوالي 13258 مترشحا، لاجتياز المسابقة قدموا من مختلف ولايات الوطن، أملهم الظفر بمقعد من أصل 116 منصب مفتوح في كل التخصصات، حيث يتناقش المترشحون على ثلاثة مناصب في الحقوق وثلاثة مناصب في اللغة الانجليزية وثلاثة مناصب في تسيير التقنيات الحضرية في حين واحد وعشرين منصب في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، كما ستجرى مسابقة يوم 2 فيفري 2023 بالنسبة لاختصاص الرياضيات والإعلام الآلي باثنين وعشرين منصب، وفي علوم المادة تم تحديد تسعة مناصب، سبع عشرة منصب لعلوم الطبيعة والحياة ، في حين خصص يوم 11 فيفري 2023 لإجراء مسابقات الدكتوراه الخاصة باختصاص العلوم الاجتماعية والانسانية باثنين وعشرين منصبا، والعلوم والتكنولوجيا بثلاث عشرة منصبا، وثلاثة مناصب عادت لعلوم الأرض والكون، الشروق اليومي حاولت معرفة آراء بعض المترشحين في الأسئلة التي اختبروا فيها، فكانت الإجابات بين السهلة إلى حد ما والصعبة بالنسبة للآخرين، في حين علق البعض أن الأسئلة تتطلب تحضيرا كبيرا والتركيز أثناء الإجابة على ما هو مطلوب، ويبقى الحظ أحد العوامل التي تفتح أبواب نيل الدكتوراه.

ج.لمودع

لإثراء المقترحات قبل 31 جانفي .. "الشروق" ترصد صدى المشاورات:

أساتذة وشركاء وطلبة يعرضون رؤيتهم لإصلاح نظام "أل. أم. دي"

• مشروع عصرنة الجامعة.. هل هو بداية التخلي عن النظام الأنجلوساكسوني؟

تتجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نحو إصلاح عميق وجذري في نظام التكوين العالي المعتمد منذ سنوات، وهذا من خلال مشروع "عصرنة الجامعة" المبني على العودة إلى 4 سنوات في الليسانس وتوحيد الميادين وإنشاء أقطاب جامعية مع إمكانية منح ليسانس مزدوجة، وهي الإصلاحات التي قال عنها ممثلو الأساتذة والطلبة في هذا الملف الذي خصصته "الشروق" بأنها تمثل "عودة ضمنية للنظام الكلاسيكي" أو "اعتراف بتعثر نظام "أل. أم. دي" المطبق منذ أزيد من 18 سنة.

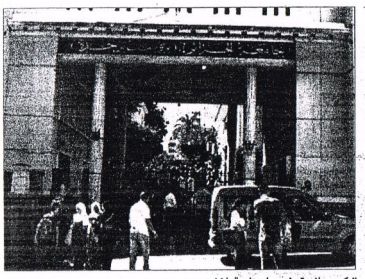

إلهام بوثلجي

بوثلجة، نظام "أل .أم. دي" لم يطبق بالطريقة الصحيحة طيلة 18 سنة

وباشرت الوزارة منذ أيام مشاورات من أجل إثراء المقترحات الخاصة بإصلاح نظام "أل أم دي" وهذا بعدما تم الإعلان عن المسعى في الندوة الوطنية للجامعات من قبل الوزير كمال بداري ضمن ما أطلق عليه بمقاربة "عصرنة الجامعة" التي تعتمد على أربع محاور كبرى، وهي توحيد الميادين ورفع سنوات التكوين في الليسانس من 3 إلى 4 سنوات، واستحداث أقطاب جامعية وتحضير شهادة مزدوجة.

4 مشاريع لتجسيد مقاربة الوزارة لعصرنة الجامعة

وتعتبرهذه الإصلاحات المعلن عنها الثالثة من نوعها في ظرف 18 سنة والتي مست نظام " أل أم دي" منذ اعتماده سنة 2004، إذ سبق أن تم تقييمه سنة 2008 مع التعميم، في حين كانت الندوة الوطنية لسنة 2016 فرصة للكشف عن عديد من الاختلالات التي ميزت النظام في ظرف11 سنة، وارتكزت حينها التوصيات على ضرورة الرفع من مستوى حاملي الشهادات الجامعية وتجاوز ذكرة أن المتخرجين من الجامعة يحملون شهادات نظرية غير تطبيقية، وارتكزت ورشات الإصلاح على تحسين نوعية التكوين العالي وعلاقة الجامعة بالقطاع الاقتصادي والحوكمة والحياة الطلابية.

بوقرلاط، الإصلاحات لا تعني التخلي عن نظام " أل . أم . دي"

وبعد 7 سنوات على الندوة، عاد الحديث هذه الأيام عن إصلاحات في قطاع التعليم العالي ونظام "ال أم دي"، وهذا ضمن التي تبنتها الوزارة لرهنة القطاع وعصرنة الجامعة وتكييفها مع المحيط الاقتصادي لتكوين طالب خالق للثروة لا باحث عن العمل. وفي السياق، أكد مدير التكوين العالي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمال بوقرلاط، لـ"الشروق" أن الإصلاحات لا تعني التخلي عن "نظام أل أم دي" ولكن هي حتمية للتكيف مع التغييرات الحاصلة في العالم خاصة على الصعيد التكنولوجي والاقتصادي، وشرح المتحدث أن المقاربة التي تبنتها الوزارة تندرج ضمن 4 مشاريع وهي قيد الدراسة من قبل فريق عمل كلفه الوزير كمال بداري للتفكير في "عصرنة الجامعة" من الناحية البيداغوجية.

ولخّصها بوقرلاط في مشروع إعادة تنظيم ميادين التكوين من 15 ميدانا إلى 5 ميادين، بالإضافة إلى خلق أقطاب جامعية قد تكون في نفس المدينة الجامعية أو حسب ما يقتضيه كل ميدان من الميادين التي سيتم تشكيلها في إطار التوحيد والدمج، موضحا أن هذه الإصلاحات ستكلل بمشروع الشهادة المزدوجة والتي يمكن أن تحضر بالتوازي أو بصفة لا تزامنية وهذا حسب إمكانات كل مؤسسة جامعية، مع رفع التكوين في الليسانس إلى أربع سنوات بدل ثلاث، وهو ما تفرضه الإصلاحات الخاصة بتوحيد الميادين وإصلاح نظام التوجيه.

ومن أجل تطبيق هذا المسعى بادرت الوزارة إلى فتح ورشات مع الشركاء الاجتماعيين من طلبة وأساتذة وحتى أولياء التلاميذ وممثلي الثانويات لبلورة تصور موحد للإصلاح الذي يعول عليه من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مجال البحث العلمي، وفي هذا الصدد استقرأت "الشروق" من خلال هذا الملف آراء ممثلي الطلبة والأساتذة في الإصلاحات المعلن عنها.

وفي سياق متصل، أكد الناطق الرسمي للرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، بويعقوب نور الدين، لـ"الشروق" أن مساندة مسعى الوزارة في الإصلاح، والتي تعتبر فرصة لتدارك الاختلالات التي شهدها نظام "أل.أم.دي" لأزيد من 18 سنة، ويرى ذات المتحدث أن الإصلاح الشامل الذي أطلقه الوزير هو بمثابة العودة نسبيا لنظام الكلاسيكي، خاصة ما تعلق بمشروع رفع سنوات الدراسة لأربع سنوات، وإعادة النظر في ميادين التكوين لتتماشى مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي لربط الطالب بعالم الشغل بعد تخرجه.

وقال المتحدث إن الرابطة تدعم مقترح "ليسانس مزدوج" لأنه سيعود بالنفع للطالب والجامعة معا، شريطة توفير جميع الآليات التي من شأنها تجسيد هذا المقترح لتمكين الطالب من دراسة تخصصين في آن واحد للسماح له بتكوين متكامل، كما أكد أن ورشات الإصلاح عرضت مؤخرا على ممثلي الطلبة وسيتم إبداء الرأي فيها بما يتناسب والرؤى القطاعية للمساهمة في تطوير مرئية الجامعات لمناقشة نظيرتها الدولية".

بونقطة: المطلوب إصلاحات بيداغوجية تمس المناهج والمقاييس

وإلى ذلك، قال عضو المكتب الوطني للاتحاد العام الطلابي الحر، عقبة بونقطة، بخصوص الإصلاحات المعلن عنها: "نعتبر توحيد الميادين وخفضها إلى 5 عوض 15 ميدانا خيارا جيدا للطالب ويعطيه فرصة أكبر ووقتا أوسع للتدرج في استكشاف تخصصات الجامعة وتحديد التخصص الذي يرغبه ويقدر عليه".

وشدد المتحدث على ضرورة أن يكون هذا الخيار والإصلاح مصحوبا بإصلاحات بيداغوجية تمس المناهج والمقاييس التي يتلقاها الطالب خلال مرحلة الجذع المشترك لتفادي الضغط والحشو في المواد العلمية، أما بخصوص مشروع رفع سنوات الليسانس إلى أربع سنوات، فأكد المتحدث أنه اعتراف ضمني بفشل النظام الحالي خلال السنوات الماضية، وهذه الخطوة تعد خطوة مهمة جدا لإصلاحه، فلطالما -يقول- نادينا كممثلي طلبة بإعادة النظر في هذا "أل.أم. دي" من خلال تقييمه موضوعيا واتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعة التدريس وتطويره، ومن أجل ذلك يقع على عاتق الوزارة الوصية إشراك كافة الفاعلين من الأسرة الجامعية والشركاء الاجتماعيين، لنجعل جدوى هذه الإصلاحات أكثر نجاعة وفاعلية، يضيف المتحدث.

بلخيري: الإصلاحات تدخل في إطار تجويد التعليم العالي

ومن جهته أستاذ التعليم العالي بجامعة العربي تبسي بتبسة، رضوان بلخيري، يرى أن التعديلات التي أقرها الوزير من خلال إصلاح نظام "ال. أم. دي" وخاصة رفع سنوات التكوين في الليسانس إلى أربع سنوات هي خطوة لارجاع نظام "أل. أم. دي" إلى عهد سابقه، لكن بطريقة منظمة ومحسنة ومبنية على أسس متينة تخضع للتقييم، كما تمكن الطالب - يقول- من حسن اختيار التخصصات التي سيدرسها مستقبلا.

وأشار بلخيري إلى أن الإصلاحات ستشمل النظام القاعدي للتكوين فعوض أن يدرس 3 سنوات بدرس 4 سنوات، وهذا كعتمية لتوحيد الميادين، إذ سيتمكن الطالب - حسبه- من التسجيل في السنة أولى في عدة ميادين والتعرف عليها مثلا علوم إنسانية وآداب ولغات وغيرها، وسيتعرف على مختلف الوحدات والشعب، وبإمكانه أن يختار ما يريد في السنة الثانية، لافتا إلى أن زيادة عدد سنوات للتكوين ستزيد الأعباء البيداغوجية وتفتح آفاق توظيف خريجي الدكتوراه والماجستير.

وأوضح بلخيري أن إصلاح الميادين ودمجها يندرج ضمن التكيف بما هو معمول به في الجامعات العريقة، وسينعكس هذا التوحيد على كافة الأصعدة، مشيرا أن الوزارة باشرت مجموعة من الإصلاحات والتي انخرطت فيها الجامعات مؤخرا من خلال تنظيم لقاءات دورية لاقتراح مختلف المواد التي تدرس وتدمج في السنة الإضافية، وهناك تجاوب كبير من الأسرة الجامعية للانخراط في هذا المشروع.

وأكد المتحدث بأن الإصلاح لا يعني الرجوع للنظام الكلاسيكي لأن نظام "أل.أم.دي" مختلف عنه تماما، هذا الأخير المبني على الرصيد والامتحان، مستبعدا العودة للنظام السابق، ليعتبرأن الإصلاحات الجديدة تدخل في إطار تجويد التعليم العالي، ومنح خيارات أكثر للطالب ليدرس ما يريد، وشدد على "ضرورة أن تمس الإصلاحات المواد والمقاييس التي تدرس خاصة ضمن السداسي واحد، إذ هناك مواد تستلزم أن يراجع الحجم الساعي فيها".

سعدودي، الإصلاحات هي تراجع غير معلن عن نظام "أل .أم. دي"

وفي المقابل، يرى الأستاذ بجامعة "يحيى فارس" بالمدية، الشاذلي سعدودي، بأن الإصلاحات التي شرعت فيها الوزارة هي تراجع غير معلن عن نظام "أل.أم.دي" وخاصة في شقها المتعلق برفع سنوات التكوين في الليسانس إلى أربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات.

وأوضح أن البداية كانت بعودة شهادة مهندس، ولا حاجة لتسمية ماستر في الهندسة المدنية، أو ماستر في الهندسة الكهربائية وغيرها، وتابع "ما نشهده من التركيز على الشعبة في مسابقة الدكتوراه بسبب الأفواج الحاصل سابقا من التركيز على التخصصات الدقيقة جدا.. وإضافة عام رابع في تكوين الليسانس خطوة أخرى وفي الحقيقة عودة إلى الأصل السابق".

وأكد سعدودي على أنه سبق للمختصين في البيداغوجيا التنبيه إلى خطورة تكوين الليسانس في ثلاث سنوات، إذ أنه في بداية تطبيق نظام (أل.أم.دي) كانت الشكوى من ضعف التكوين فزاد تخفيض المدة من ضعفه، ولفت أيضا إلى أن اختصار الزمن في التكوين يتطلب إمكانات غير متاحة وتكوينا قاعديا (في التربية والتعليم) مختلفا ومتطورا، وهو - حسبه- غير متاح بل إن إصلاح دون تحقيقه والاستقرار على منظومة تعليمية واضحة المعالم، ليصرح "كل هذا التراجع غير المعلن فيه خطوات نحو طريق التصحيح الفعلي للمنظومة الجامعية في انتظار خطوات أخرى جريئة في صالح الجامعة الجزائرية".

وشدد على أن إصلاح الجامعة لن يتأتى إلا بقرارات مدروسة وإصلاح قاعدي و"ينبغي أن تشمل الإصلاح الإداري ثم البيداغوجي ثم العلمي، فالأول يخص تعيين المسؤولين من رئيس الجامعة وعميد الكلية ورئيس القسم حتى مسؤولي التخصص، مرورا بإصلاح بيداغوجي يرتكز على إصلاح الميادين التي لطالما تم استحداثها بطريقة عشوائية، للوصول إلى الإصلاح العلمي وما يخصه من هيئات علمية وفرق بحث وغيرها".

ساسي عبد الحفيظ : ينبغي أن يكون الأستاذ محور الاصلاحات

وبدوره يرى عضو الاتحادية الوطنية للتعليم العالي، ساسي عبد الحفيظ، أن الاصلاحات ضرورة وحتمية لمواكبة التطورات الحاصلة، ليشير إلى أن المنحى الاستراتيجي الذي تتجهته الدولة للنهوض بالجامعة كقاطرة للمجتمع ومحركه التنموي، يقتضي حتما إرساء متطلبات الارتقاء بمنظومة التعليم العالي على نحو يتفتح على رؤية شاملة تفتح أنماط عمل جديدة تقترن أساسا بمفاهيم الجودة والحكامة وبلوغ المخرجات النوعية للتكوين.

وأضاف ساسي أن هذا السياق يجعل من مسعى الإصلاح والعصرنة خيارا لا مناص من خوضه بما يتماشى والرهانات المرفوعة على الصعيد السوسيو-اقتصادي.

وقال المتحدث إن ما يشهده القطاع في الوقت الراهن من إصلاح على الصعيد البيداغوجي بحزمة من الترتيبات المقترحة (والتي تستهدف بالأخص إعادة تنظيم ميادين التكوين وتمديد طور الليسانس لأربع سنوات بالإضافة إلى التمكين من شهادة مزدوجة)، بهدف ترقية التكوين في سياق عصرنة الجامعة، يكتسي أهمية كبرى، من حيث أنه إصلاح يُعنى بتحيين الشأن البيداغوجي حتى يكون ناجحا، والذي حتما لن يفضل الشروط الكفيلة بتحقيق الأداء الأفضل والجودة المرجوة للتكوين، وفق تعبيره.

وشدد على ضرورة أن تأخذ الإصلاحات الأستاذ كمحور رئيسي لإنجاح العملية البيداغوجية والبحثية، قائلا: "من المنتظر كذلك تعزيز السبل الكفيلة بالأداء المهني للأستاذ الباحث بشكل يتيح الاستعداد الأمثل والمردودية الأكبر خدمة للتكوين البيداغوجي النوعي"، قبل التأكد أن ما يعزم القطاع على تجسيده سياق جدير بالتشاور الواسع والفعال حتى يكون الطرح وافيا متكاملا.

بويعقوب، المشاريع فرصة لتدارك الاختلالات القائمة

وفي السياق، أكد الناطق الرسمي للرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، بويعقوب نور الدين، لـ"الشروق" أن مساندة مسعى الوزارة في الإصلاح، والتي تعتبر فرصة لتدارك الاختلالات التي شهدها نظام "أل.أم.دي" لأزيد من 18 سنة، ويرى ذات المتحدث أن الإصلاح الشامل الذي أطلقه الوزير هو بمثابة العودة نسبيا لنظام الكلاسيكي، خاصة ما تعلق بمشروع رفع سنوات الدراسة لأربع سنوات، وإعادة النظر في ميادين التكوين لتتماشى مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي لربط الطالب بعالم الشغل بعد تخرجه.

وقال المتحدث إن الرابطة تدعم مقترح "ليسانس مزدوج" لأنه سيعود بالنفع للطالب والجامعة معا، شريطة توفير جميع الآليات التي من شأنها تجسيد هذا المقترح لتمكين الطالب من دراسة تخصصين في آن واحد للسماح له بتكوين متكامل، كما أكد أن ورشات الإصلاح عرضت مؤخرا على ممثلي الطلبة وسيتم إبداء الرأي فيها بما يتناسب والرؤى القطاعية للمساهمة في تطوير مرئية الجامعات لمناقشة نظيرتها الدولية".

L'EST RÉPUBLICAIN

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET INDUSTRIE

Signature de 15 accords de coopération

Les ministères de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et de l'Industrie ont signé dimanche à Alger 15 accords de coopération dans les domaines de la recherche, du développement et de l'innovation. La cérémonie de signature a été présidée par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, KamelBidari, et le ministre de l'Industrie, Ahmed Zeghdar. Ces accords signés entre les deux entreprises publiques économiques (EPE) FERROVIAL et CITAL et 5 centres de recherches scientifiques, la Direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique (DGRSDT) ainsi qu'un bureau d'études universitaire, visent à consacrer le principe «d'ouverture sur l'environnement socio-économique outre la valorisation des conclusions de la recherche scientifique et du développement technologique». Dans une déclaration à la presse, M. Bidari a fait état de la signature de 15 accords de coopération dans les domaines de la recherche scientifique, du développement et de l'innovation entre les secteurs de l'Enseignement supérieur et de l'Industrie, pour «développer un programme de fabrication de conteneurs», ajoutant que ce «projet lancera la production dans six (06) mois».M. Zeghdar a insisté, de son côté, sur «l'importance de l'accompagnement par les laboratoires et les centres de la recherche scientifique du processus de la production locale des conteneurs de 20 et 40 pieds vu leur rareté dans les marchés mondiaux et les coûts exorbitants de leur location notamment les pénalités de retard».

Et d'ajouter que la fabrication locale des conteneurs «nous économisera près de 100 millions USD par an sur ces coûts qui ont enregistré une forte augmentation lors des deux dernières années».

FORMATION CONTINUE DANS L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Un arrêté définit les modalités d'organisation

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a signé un arrêté définissant les conditions et modalités d'organisation de la formation continue au sein des établissements de l'enseignement supérieur en vue d'appuyer les réformes visant à assurer l'ouverture de l'Université sur son environnement socio-économique, a indiqué, dimanche, un communiqué du ministère. L'arrêté se veut «le premier encadrement organisationnel de l'activité de formation professionnelle au sein des établissements du secteur et tend à appuyer les réformes introduites au système national d'enseignement supérieur, notamment en ce qui concerne le renforcement de l'ouverture de l'Université sur son environnement socio-économique et la consécration de son image en tant qu'institution sociétale», ajoute le document. *L'arrêt ministériel vise «à concrétiser l'idée de formation à vie en présentiel ou à distance en faveur de tous les citoyens désirant améliorer ou renouveler leurs connaissances, de leurs propres initiatives ou en tant qu'employés de certains établissements ou instances publiques ou privées», précise le document.* L'arrêté en question «confère une flexibilité à l'activité de formation, à travers l'introduction de la formation continue dispensée en trois modes, à savoir une formation continue diplômante en faveur des étudiants n'ayant pas fini leurs études universitaires, sanctionnée par un diplôme de l'enseignement supérieur, une formation continue qualifiante visant à renforcer et à améliorer les compétences professionnelles, outre une formation continue en cycles courts destinée à actualiser, à développer voire à approfondir les connaissances des stagiaires», selon le même source. Ainsi, les établissements de l'enseignement supérieur procèderont «à élaborer des offres de formation répondant à ce mode de formation, en attendant l'ouverture des inscriptions en deux sessions au titre de la même année universitaire, via une plateforme numérique qui sera réservée à cet effet», conclut le document.

INTEMPÉRIES À GUELMA

Opération curage

■ **Hamid Fraga**

En cette période de perturbations atmosphériques marquées par de fortes chutes de pluie et de neige, les services techniques de la wilaya procèdent au curage des oueds et autres ruisseaux pour éviter d'éventuelles inondations. Et pour cause, ces dernières surviennent leur lot de répercussions, souvent désastreuses, sur l'environnement et la sécurité des populations. Ainsi, des opérations d'envergure ont 24 janvier, à la daïra de Guelâat Bousbâa, exposée qu'elle est à ce type de phénomène.

Elles sont appelées à se poursuivre pour toucher les autres localités, en application du programme préventif de nettoyage des lits des cours d'eau urbains concoctés par ces mêmes services, notamment ceux traversant ou bordant les agglomérations.

Aussi, de nombreux engins des travaux publics, voire appartenant à des entreprises privées, ont été prévention contre les dangers liés aux crues des cours d'eau dues, notamment, au déferlement des eaux pluviales.

Cette première opération a été supervisée par la wali, Houria Aggoun, qui a tenu à suivre de près les travaux. Elle était accompagnée, à cette occasion, par le secrétaire général de la wilaya, le chef de daïra, le directeur des Ressources en eau ainsi que celui de l'Office National de l'Assainissement (ONA). Cette opération pilote a été réalisée, condaire dite Ahmed Chorfa, sise dans la commune de Ahmed Boumahra. Signalons que les lits de ces cours d'eau se remplissent de toutes sortes d'objets déclassés, souvent par incivisme des citoyens peu soucieux de la question environnementale.

Ceux-là mêmes ne se gênent pas de jeter tout ce dont ils n'ont plus besoin, particulièrement les restes de leurs projets de construction et d'urbanisme, sans dédouaner pour autant les entreprises publiques elles-mêmes ca-

30/01/2023.N° 6976